

بيان صحفي

لا يزال التعامل بالربا سارياً في بنوك اليمن بدلاً من إيقافه

عاد الحديث عن الربا والتعاملات الربوية في بنوك اليمن إلى صفحات صحيفة الثورة مجدداً، فقد جاء في عددها ٢١٢٧٨ الصادر يوم الثلاثاء ١ شعبان ١٤٤٤هـ الموافق ٢٣/٠٢/٢١م: "وانطلاقاً من المسؤولية الإيمانية والوطنية هناك توجهات كبيرة في اليمن على مستوى القيادة الثورية والاقتصادية للحد من التعاملات الربوية في البنوك والمصارف والمعاملات المالية".

بعد تسع سنوات من إمساك الحوثيين زمام الأمر في صنعاء لا يزالون يتعاملون بالربا أخذًاً وعطاءً، وفق النظام الرأسمالي الذي يتعاملون به كغيرهم من حكام بلاد المسلمين رغم كيلهم كل التهم للنظام الرأسمالي وفساده صباحاً ومساءً! ولا يجاوز منعه سوى كلامهم في محاضراتهم الثقافية! فمجمل كلامهم "إننا بحاجة إلى معالجة مشكلة من أخطر وأسوأ المشاكل الاقتصادية المدمرة والكارثية المتمثلة بالربا.."، وقيام البنك المركزي الوسط الاقتصادي ودائرة الإفتاء بإصلاحات وإجراءات لإيقاف التعاملات الربوية، كما جاء على لسان هاشم إسماعيل محافظ البنك المركزي "أن البنك أوقف ما يقارب ٥٧٠% من كتلة الدين العام عن التعاملات الربوية ولم يتبق إلا ٣٠%", ولو سلمنا جدلاً بتقليلص التعاملات الربوية في البنوك والمصارف داخل اليمن، فهل سيتم إيقاف التعاملات الربوية في الدين الخارجي من البنوك والصناديق الإقليمية والدولية، والتي على رأسها البنك صندوق النقد الدولي؟

إن التعاملات الربوية بجميع أنواعها وأشكالها لا تتوافق بالدرج، فالدرج في تطبيق الإسلام، وذلك بتطبيق جزء وترك جزء آخر، لا يجوز شرعاً، وأدلة ذلك قطعية الثبوت، قطعية الدلالة، كما يتضح في قوله تعالى: ﴿وَأَنْ أَحْمُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَبَعَ أَهْوَاءِهِمْ وَاحْذَرُهُمْ أَنْ يَفْتَنُوكُمْ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ﴾. وقد رفض النبي الكريم دعوات زعماء قريش له بالتنازل ولو عن القليل من أحكام الله. كذلك هو الحال في حرمة الربا والتعامل به؛ فلا تدرج فيه، لقوله سبحانه وتعالى في محكم كتابه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقَى مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأَذْنُوا بِهِرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ ثَبَثَ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾، وإنما يمنع التزاماً لأمر الله مباشرةً، وذلك بخلع النظام الاقتصادي الرأسمالي برمهه بدءاً من تعريف المشكلة الاقتصادية وانتهاءً بالمعالجات الاقتصادية، وتطبيق أحكام الإسلام في كل مجالات الحياة، التي نعلم تمام العلم بأن حكومتي صناعة وعدن لن يجرؤوا على اتخاذ قرار تطبيق الإسلام؛ لأن القرار ليس بأيديهم، لأنهم ليسوا إلا عملاء و وكلاء للغرب الكافر في تطبيق الأنظمة الرأسمالية منذ زمن ليس بقريب. مع أن إيقاف التعامل بالربا لا يعني أنهم طبقوا الإسلام، لأن تطبيق الإسلام لا يكون إلا دفعةً واحدةً وفي جميع مجالات الحياة.

إن أصحاب فكرة التدرج في تطبيق الشريعة هم الملاذ الأخير لدول الكفر الكبرى لتقديمهم للأمة بعد سقوط الأقنة عن الوجوه التي كانت من العلمانيين بعد أن أصبح أهم مطلب للأمة تطبيق الإسلام، فعن طريق هذه الفكرة الخبيثة يطمئن المسلمون أن الحكم قد أصبح بأيدي أمينة تريد الإسلام لأن مظهرها إسلامي! لذلك فكرة التدرج باطلة، والتغيير التدريجي لن يؤدي أبداً إلى التغيير المنشود، وإن التغيير الحقيقي لن يكون إلا بالتغيير الجذري الشامل الكامل، وهذا لن يكون إلا في ظل الخلافة التي تطبق الإسلام نظاماً ودستوراً للحياة؛ وإن حزب التحرير لا يقول بهذا الحل تحليقاً بالخيال بل يعمل ليل نهار بين الأمة ومعها وقد أعد العدة لذلك، ومنها منهج كامل للدولة بدايةً من مشروع دستور دولة الخلافة الذي يحتوي على أحكام الدولة المستنبطة من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وبقوة الدليل. نسأله جل وعلا أن تكون من شهودها وجنودها.

المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية اليمن